2008/3/1

# التضخم وتصحيح الأجور:
# نقاش في التداعيات على النمو وإعادة التوزيع

عبد الحليم فضل الله

تزامن تجميد الأجور في لبنان مع تدهور مستمر في عدالة توزيع المداخيل، وتفاوت متنام بين الفئات المختلفة، ومع ذلك لم تكتف الحكومة في برنامجها المقدم إلى مؤتمر باريس 3 بإبقاء الوضع على حاله، بل أبدت نيتها تخفيض حصة رواتب القطاع العام من الناتج المحلي بمعدل نقطتين مئويتين في غضون خمس سنوات.

وقد اعتمدت الحكومات اللبنانية في السنوات العشر الماضية، ثلاث ذرائع لرفض إقرار زيادات جديدة، الذريعة الأولى هي عجز المالية العامة التي يعبر عنها شعار السلطة المعروف: لا نفقة جديدة من دون إيراد، غير أن الحكومة لم تهتم بتأمين أي إيراد إضافي لتغطية كلفة الاستدانة الزائدة والفوائد السخية، كما أنها تلكأت كثيراً في زيادة الاقتطاعات الضريبية التي بقيت حتى عام 2002 ضئيلة جداً بدعوى جعل لبنان جنة للمستثمرين.

**الذريعة الثانية:** التباطؤ الاقتصادي الذي لامس حد الكساد، وقلل من قدرة القطاع الخاص على توفير مؤونات تصحيح الأجور. كان بوسع السلطات في حينه أن توفر حزمة حوافز للمؤسسات الإنتاجية، فتنصف بذلك أرباب العمل الذين يتمكنون بالتالي من إنصاف أجرائهم .
**أما الذريعة الثالثة:** فهي أن ارتفاع الأسعار بقي خلال السنوات الماضية محدوداً وقريباً من المعدلات العالمية. وبحسب إدارة الإحصاء المركزي لم تتجاوز الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك 12% بين عامي 1996 و نهاية 2004.

لكن هذا المؤشر يستحق نقداً مركزاً، فلدينا ثلاثة أرقام متفاوتة بشأن ارتفاع الأسعار بين عامي 1996 و2007، 24% وفق إدارة الإحصاء المركزي، 20% وفق أرباب العمل، و 63% حسب دراسة الاتحاد العمالي العام. ولعل مشكلة هذا المؤشر هي في بقاء سلة الاستهلاك على حالها منذ عام 1997، مع العلم أن تثقيل أبواب الإنفاق يجب أن يخضع لمراجعة دوريّة في فترة تتراوح بين ثلاث و خمس سنوات لمواكبة التغير في أنماط المعيشة. وقد خضعت السلة الحالية لتعديلات كبيرة بالمقارنة مع السلة السابقة التي تعود للعام 1966، فانخفض تثقيل بند المواد الغذائية والمشروبات دفعة واحدة إلى حوالي النصف، لكن تثقيل بنود الخدمات والسكن ما زال متدنياً قياساً إلى الزيادة المطردة في الطلب على الخدمات الحديثة (الخلوي، الانترنت..)، وارتفاع تكاليف السكن والمواصلات و الطاقة، وهي ذات مرونة طلب منخفضة، ناهيك بأن طريقة تجميع البيانات التي تنحصر في بيروت وضواحيها، لا تتسم في بعض جوانبها بالدقة.

من ناحية ثانية، تعتمد الحكومة اللبنانية سلّة واحدة للاستهلاك، فيما لدى العديد من الدول مؤشرين للأسعار بالاستناد إلى سلتين، واحدة لأصحاب المداخيل المنخفضة وأخرى لذوي الدخل

المرتفع. وكمثال على التفاوت في نمط الاستهلاك بين الفقراء والأغنياء، تبين إحصاءات صندوق النقد الدولي أنّ الإنفاق على الغذاء يمثل 60% تقريباً من مجموع نفقات الدول جنوب الصحراء فيما لا يتجاوز 10.5% في الولايات المتحدة الأميركية و 30% في الصين. وقد سجّل هذا البند في لبنان ارتفاعاً مقداره 14.8% خلال عام 2007 في مقابل 9.3% فقط للمؤشر العام، ما يشير إلى أن أزمة الغلاء الراهنة تصيب محدودي الدخل أكثر من غيرهم.

كيف انعكس تجميد الأجور على توزيع الناتج ؟

تظهر أرقام المحاسبة الوطنية تراجع حصة الأجور في الناتج المحلي القائم، ففي عام 1997 بلغ نصيب الأجراء و المستخدمين 35.6% من إجمالي القيمة المضافة، فيما لم تتوفر معلومات عن الرواتب والأجور ومصاريف المستخدمين التي تدفعها مؤسسات للفترة 1998–2004، لكن استقصاءً شمل المؤسسات كبيرة الحجم ومن بينها 240 مؤسسة صناعية و270 مؤسسة خدمات أظهر أن معدل تكلفة اليد العاملة إلى القيمة المضافة كانت كالتالي: 24.2% في الصناعة،32.9% في الخدمات، و10.9% في التجارة، وبتعميم هذه النسب يتبين أن حصة الأجور والرواتب وصلت عام 2004 إلى حوالي 28.5% أي أنها خسرت 7 نقاط مئوية من الناتج خلال سبع سنوات.

وفي المقابل ارتفعت حصة الضرائب غير المباشرة بعد حسم الإعانات، بين عامي 1997 و2004 من 10.5% من الناتج المحلي القائم إلى 17.8%، كما ارتفعت حصة الفوائد التي يؤديها القطاع الخاص للمودعين من 5.3% تقريباً إلى 9.3% ، فيما زادت الفوائد التي يتحملها القطاع العام على سندات الخزينة والتي تدخل في إطار إعادة التوزيع من 9% إلى 15.4%.
تؤكد هذه المؤشرات أن تدهور حصة الأجور من القيمة المضافة لم يكن لصالح زيادة الأرباح الناتجة عن عمليات الإنتاج، بل غذى معظمه الخزينة العامة وأصحاب المداخيل الريعية. وهذا يقتضي تحديد آلية تصحيح الأجور، على نحو يقلل من سلبيات إعادة التوزيع العكسية وغير العادلة التي جرت طوال الفترة الماضية. وتحقيقا لهذا الغرض، على الدولة اتخاذ إجراءات جريئة لتأمين فاتورة زيادة الأجور والرواتب في القطاع العام ، مثل توحيد أنظمة التغطية الصحيّة والتعليمية الرسمية، إصلاح النظام الضريبي، تسوية المخالفات على الأملاك البحرية..، وعلى الدولة كذلك مساعدة القطاع الخاص على تحمل التكاليف الإضافية الناشئة عن زيادة الأجور، باعتماد رزمة تدابير جريئة أيضا من قبيل: دعم أسعار الطاقة، الحد من الاحتكارات التي تدفع كلفة الإنتاج إلى الأعلى، وتوسيع نطاق الاستفادة من برامج دعم القروض...

إن من شأن زيادة الأجور والرواتب لو أحسنت الحكومة صنعاً، تحريك عجلة النشاط الاقتصادي لا عرقلتها، فهي تساعد من جهة على تحسين إنتاجية اليد العاملة، التي تدنت في القطاع الصناعي مثلاً بحوالي 8% خلال اقل من ست سنوات، وتساهم من جهة أخرى في تحويل بعض المداخيل من أولئك الذين يميلون إلى الإنفاق على السلع المستوردة إلى من ينفقون أكثر على المنتجات المحلية، مما يولد مع الوقت موجات متزايدة من النمو.